

المعطيات. وربما لهذا السبب تخلى البنثاغون عن هذا النموذج من التحليل، بعد فترة قصيرة من اعتماده. لكن هل القوة العسكرية ممكنة القياس، في ضوء نماذج القياس الحسابية الكلاسيكية، المعمول بها، تقليدياً، في الجيوش العسكرية؟

يفترض ان تقدم المقاربة السابقة جواباً سلبياً عن هذا السؤال؛ وهو ما يدل عليه استبدال المعطى لصالح تغليب الافتراض. بيد ان المقاربة التي يقدمها د. ادير افريدور من خلال اعتماد الاسلوب الحسابي، والمقارنة النظرية بين نماذج القياس الشائعة، تنتهي الى الجواب السلبي عينه، حيث يتوصل الى استنتاج آخر بعدم وجود نظرية لقياس القوة العسكرية.

يتبع منهج النقاش والمقارنة لنماذج القياس في مقاربة افريدور تمييزاً متدرجاً لمستويات القوة، التي يقسمها خمسة مستويات أساسية: قوة السلاح، وقوة وحدة متجانسة، وقوة تشكيل جيش كامل، وأخيراً قوة عسكرية لدولة.

في ما يتعلق بالمستويين، الاول والثاني، لا يرى الباحث ان هناك مشكلة في التوصل الى قياس نظري مقبول. بيد ان الامر مختلف في ما يخص المستويات الثلاثة الأخرى؛ اذ ان معظم نماذج القياس الكلاسيكية لا تصمد أمام النقد في صلاحية تطبيقها في القياس على مستويات اعقد للقوة. فهناك صعوبة بارزة في تطبيق نظريات لا تنطبق على غير الوحدات المتجانسة؛ كما ان الطريقة الحسابية في القياس تتجاهل امكان حدوث نسب تبادلية غير واقعية.

في محاولة تطبيق بدائل قياسية أخرى، يختبر افريدور مدى صلاحية فكرة التدعيم المتبادل، لقياس المستوى الثالث (قوة التشكيل)، وذلك من خلال جمع حاصل كل عنصر على حده، توصلاً الى جمع حصيلة العناصر معاً. ولكن مشكلة هذه الطريقة - حسب الباحث - انها تتغاضى عن تأثير وجود هذه العناصر مجتمعة، وتأثير كل عنصر على الآخر، بالاضافة الى كونها لا تلتفت الى الاعاقات المتبادلة، التي يحدثها تأثير وجود العناصر مجتمعة.

وفي مجال اختبار نموذج دفواي على المستويين الاخيرين، فان هذا النموذج لا ينجو، ايضاً، من العيوب والانتقادات، بسبب عدم قدرته على التنبؤ؛ اذ انه وُضع، أساساً، لتقويم احوال وقعت في الماضي، معطياتها معروفة؛ كما ان هناك صعوبة في تطبيق نسب تجريبية على معادلات كثيرة المتغيرات. وهكذا، فانه من غير الممكن استخدام هذا النموذج في تقويم مواجهات مستقبلية.

الخلاصة، اذاً، انه لا توجد، بعد، نظرية لقياس القوة العسكرية (تشكيل، اوجيش، اودولة). والامل الوحيد للاقتراب، في المستقبل، من حلول لمشكلة قياس هذه المستويات يعتمد، ربما، على التقدم في مجال قياس قوة الاسلحة.

قد يجد الفراغ الذي تركته المقاربتان السابقتان في التوصل الى اقتراح نظري ملائم، في الاطار الاجرائي - التقني، لقياس القوة، تعبيراً مضاعفاً عنه في المقاربة التي يقدمها يهوشفاط هرخابي، الذي عالج مفهوم القوة في الاطار السيسبولوجي - التاريخي. ان القوة في السياق الذي طرحه هرخابي هي مفهوم محض نظري، لأنه لا توجد، في الواقع، قوة، بل عناصر ملموسة لحجم القوات. ان اعتبار القوة مفهوماً مستقلاً بذاته ينطوي - حسب هرخابي - على مبالغة تتمثل في خطأ نسبة الواقعية للموسسة الى شيء غير واقعي، أو غير ملموس. وفي اعتقاده، ان القول ان القتال هو الاختبار الوحيد لتقدير القوة وقياسها ليس مطابقاً للحقيقة. فهناك عناصر عديدة تدخل في تقويم القيمة القتالية لجيش ما، ولتحديد نتائج تقدير القوة. وهذه الاعتبارات تتناول اسلوب التنظيم، والرغبة في القتال، ونوعية القيادة، الخ. وعليه، فانه عندما يكون الامر متعلقاً بتقويم القوة، ينبغي التمييز بين ما اذا كان البحث في القوة يتم على المستوى التكتيكي، أم على المستوى الاستراتيجي. كما يجب التمييز، ايضاً، بين بعدين آخرين: بين مفهوم «القوة المنظورة»، أي القوة المعبأة، والمتاحة عند نشوء الحرب، وبين القوة «الكامنة»، أي